حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

العدد الثاني عشر

١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م

دور الأنظمة البلدية
في تنظيم الخدمات العامة في مدن مصر
مع إشارة خاصة لمدينة الأسكندرية

الدكتور محمد سيد حافظ فرحات
مدرس بقسم الاجتماع

من الحقائق التاريخية المألوفة أن المدن في مصر الإسلامية ، تعبر عن واقع تاريخي حضري ، مختلف تماماً عن ذلك الذي ساد مثيلاتها الأوروبية . فالقاهرة العثمانية خلال القرن السادس عشر ، إذا نظرنا إليها من زاوية إدارتها المدنية سوف نلمس أن من أبرز خصائصها ، الغيبة شبه التامة للمؤسسات النوعية سواء ما يمثل منها المنظمات الجماعية للشعب ، أو تلك التي تنشئها السلطات الحاكمة . وليس في ذلك ما يثير الدهشة ، فالقاهرة في زمن المماليك ، كانت -كذلك- خالية تماماً من أية تنظيمات لشئون البلديات . وحتى نهاية العصور الوسطى ، لم تكن مسئولية الخدمات العامة ، تدخل في اختصاص أية إدارة حكومية أو أية تنظيمات أهلية . فالملاحظ أن معظم كبار الموظفين ، كانوا من أصول حضرية[1] مما أتاح فرصاً عديدة للاتصال بالسكان ، دون الاستعانة بتنظيمات رسمية متطورة . وهكذا فإن أمراء المماليك (الحكام) حين كانوا يتصدون لأمور من هذا القبيل ، إنما كانوا يفعلون ذلك لمجرد اهتمامهم الخاص ، أو لشعور منهم بالواجب ، أو رغبة في اكتساب مسحة من الشرعية في عيون العلماء والأهالي .

والواقع أن عاصمة الأمبراطورية نفسها في العصر العثماني ، لم تكن بأحسن حالاً من القاهرة ، فقد ظلت تفتقد بالمثل إلى أية تنظيمات حقيقية لشئون البلديات أو المرافق العامة ، وكذا التضارب في الاختصاصات بين الحكومة المركزية وإداراتها[2] . أن هذه الظاهرة تمثل شيئاً موصولاً في تاريخ المدن الإسلامية ، فليس الأمر إذن قاصراً على مصر وحدها[3] . وإذا كانت هذهالمدن

قد عرفت صوراً مبكرة من التخطيط الحضري ، كالميادين الكبيرة ، والحدائق العامة ، فإن ذلك يعود إلى النزعات الخيرية لبعض الحكام ، أكثر مما يعود إلى اعتبارات بيئية وتنظيمية[٤] .

والمؤكد أن ثمة اتفاقاً كبيراً على المدن في مصر الحديثة ، قد اتسمت خلال القرن التاسع عشر ، بإدارة غير مستقلة ، ولم تظهر بها دلائل على وجود حكم ذاتي نابع من أهلها ، أو مجالس بلدية على نحو ما شهدته المدن الأوروبية في مستهل القرن الثامن عشر . ولم تكن كذلك تتميز عن المناطق الريفية المحيطة بها ، بأية حقوق أو امتيازات خاصة . . إلخ ، إذ كانت المدن في مصر تحكم حكماً مركزياً عاصمياً ، على نطاق واسع ، من خلال كافة المؤسسات الإدارية العليا التي أقامتها الحكومة ، أو من خلال كبار الموظفين الرسميين الذي تم تعيينهم أيضاً بواسطة السلطات المركزية للدولة .

ومن أسف أن نجد «العواصم الإقليمية» عاجزة عن تخفيف أعباء «المدينة العاصمية» التي يشتد عليها الضغط حتى تنوء بالعبء ، وتفقد كثيراً من كفاءتها ، ويصبح جهازها الإداري قاصراً عن تحقيق وظائفه الأساسية . فالمدينة ليست قادرة على رفع مستوى الإقليم لضعفها وعجزها المادي ، كما أن الإقليم عاجز عن تقوية مدينته وبعثها ، نظراً لأن فائضه وطاقاته المادية والبشرية ، تمتصها العاصمة المركزية الطاغية[٥] . ويكفي أن نذكر أن مصر المحروسة التي حققت تطورات واسعة النطاق في جهازها الإداري والخدمي -عقب الاحتلال البريطاني لمصر- قد ظلت طوال تاريخها مركزاً لبيروقراطية ضخمة ، فهي تضم أكثر من ثلث موظفي الدولة ، بالإضافة إلى توطن مؤسسات التنمية الرسمية (الحكومية) بها . كما أن المبادرة من جانب القطاع الخاص كانت تميل إلى تركيز أنشطتها في القاهرة التي تتمتع باتساع حجم السوق ، فضلاً عن الإفادة قدر الإمكان من التسهيلات والخدمات المتاحة ، على حساب المدن الأخرى في الأقاليم[٦] .

وليس من الصعب علينا أن نتعرف على تلك العوامل التي دعمت هذه المركزية الطاغية (أعني السلطة المركزية للدولة) . ومن بين تلك العوامل على ما يؤكد «بيير Baer» وجود تجانس نسبي بين السكان في مصر ، بالإضافة إلى عظم هيمنة الدولة ، واتساع دورها الاقتصادي والإداري في البلاد ، حيث تتولى الدولة بنفسها تنظيم المسألة الزراعية منذ عام ١٨٢٠ ، واحلال الري الدائم محل الري الحوضي ، واتباع سياسةمائية من شأنها ضبط وتنظيم الري بمياه النيل (ثورة الري) . فبعد أن كانت مصر مزرعة شتوية قوامها الحبوب ، أصبحت حقلاً منتجاً طول العام ، لعدد من المحاصيل التجارية (القطن وقصب السكر) ، فتضاعف الدخل القومي ، وقفز سقف السكان إلى طاقات لا وجه لمقارنتها بالماضي الحوضي على الإطلاق ، وبدون ذلك كان من المستحيل على المدن أن تصمد وتنمو وتزدهر[٧] .

أضف إلى ذلك أن سهولة المواصلات ، وخصوصاً المواصلات الحديدية ، قد لعب دوراً مماثلاً في هذا الخصوص ، إذ أن المعروف أن بدايات الطرق الحديدية المصرية ترجع إلى عام ١٨٥٤ ، حين دعى عباس ، «روبرت استيفنسون R. Stephenson» لإنشاء أول خط حديدي مصري يربط القاهرة بالأسكندرية . واستكمل هذا الخط في عهد سعيد عام ١٩٥٦[٨] . والواقع أن مد هذا الخط الحديدي كان البداية الحقيقية لنمو مدينة الأسكندرية -سكناً وإسكاناً- في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد ترتب عليه انعاش الحركة التجارية في ميناء مصر الأول ، بعد أن تم ربطها بالعاصمة ، وبعض المدن الدلتاوية ، بمواصلات سريعة ميسورة .

لم يكن للدولة إذن ، أية حاجة للشروع في إقامة مجالس للمدن تتولى مهمة الإشراف عليها ، واكتفت بأن تتولى الحكومة إصدار الأوامر إلى حكام ومأموري الأقاليم ، بتولي أمور التنظيم والعمران في المدن والبنادر ، باستثناء مدينة

الأسكندرية ، التي شهدت تغييرات عديدة أهمها تحول المدينة إلى ميناء رئيسي للتجارة الخارجية بعد حفر ترعة المحمودية عام ١٨٢٠ ، بالإضافة إلى ما شهدته المدينة من نهضة صناعية وإصلاحات بحرية في عهد محمد علي ، والتي كان لها أكبر الأثر في نمو مدينة الأسكندرية ، وتحولها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً ، من قرية صغيرة يشتغل أهلها بصيد الأسماك ، لتصبح ثاني أكبر مدينة في مصر كلها .

لقد أتى على مصر حين من الدهر ، لم يكن لأهلها فيه تمثيل ذاتي للمشاركة في السلطة السياسية أو التنفيذية ، ففي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، كانت بعض المهام الإدارية في كل من القاهرة والأسكندرية تؤدى عن طريق ما يسمى «الدائرة البلدية» أو «مأمور الدائرة البلدية» ، ولم تكن هذه الدائرة سوى إدارة تابعة للحكومة المركزية ، أما مأمورها فهو موظف حكومي معين من قبل الحكومة المركزية[٩] . كما أن رؤوساء الوحدات الاقتصادية والإدارية التي كانت تضم سكان مصر ، كان يتم تعيينهم جميعاً بمعرفة الحكومة ، ولا يتم اختيارهم في انتخابات حرة عن طريق أعضاء الوحدات التي يرأسونها ، إذ كان رئيس القرية (العمدة - شيخ البلد) يمثل دائماً في مصر ، السلطات الحكومية أمام القرويين ، أكثر مما يمثل القرويين أمام هذه السلطات ، ومن ثم فقد كان يعين في القرن الثامن عشر عن طريق الملتزم (جامعي الضرائب) ، وطوال القرن التاسع عشر عن طريق الحكومة . ونفس الشيء كان يحدث بالنسبة لشيوخ الحارات (رؤساء الأحياء بالمدن) ، إذ كانوا يعينون عن طريق سلطات الحكومة المركزية ، اعتباراً من بداية القرن التاسع عشر حتى نهايته . وينطبق نفس الشيء على شيوخ طرائق الحرف ، ولو أن آراء كبار أعضاء الطوائف كانت توضع بالطبع موضع الاعتبار عندما تقوم الحكومة باختيار الشخص الذي ستعينه في وظيفة شيخ الطائفة . وهكذا فإن الأهالي الأصليين لم تنشأ بينهم نواة للحكم الذاتي ، قادرة على التطور لتأخذ شكل المجالس البلدية[١٠] .

وربما كان ديوان القاهرة (مجلس بلدي القاهرة) الذي أنشأه نابليون بونابرت في عام ١٧٩٨ بمثابة حدث هام في هذا المجال ، إلا أن إنشاء هذا الديوان قد لا يعتبر -لأسباب متعددة- بداية لظهور الحكم المحلي في مصر . فلم يكتب له الاستمرار إلا لفترة قصيرة للغاية ، وبالتالي لم يترك تأثيراً يذكر على مجريات التطورات المستقبلية عند التفكير في إنشاء أول مجلس بلدي مصري .

وتؤكد بعض الكتابات التاريخية ، استناداً إلى ما ورد في المحفوظات والوثائق القومية ، أن مجلس «الأورناطو» Ornato الذي أنشيء في مدينة الأسكندرية عام ١٨٣٤ هو أول المؤسسات البلدية التي لعبت دوراً أساسياً في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ، فقد كان يضم الوطنيين من أهل البلاد ، مع القناصل الأجنبية لكل من بريطانيا واليونان وفرنسا والسويد ، بنسب تتعادل مع عدد الجاليات الأجنبية في مصر ، وقد تعددت اختصاصات هذا المجلس ، والتي وردت في مصادر مختلفة : إعطاء أسماء للشوارع ، بحث التعديات على التنظيمات الخاصة بالمباني ، الإشراف على أنشطة البناء والتشييد بوجه عام ، تنظيم شبكة الشوارع . . إلخ .

ولم يكن مجلس أورناطو الأسكندرية في بداية الأمر وليداً لرغبة الأهالي ، بقدر ما جاء تلبية لأوامر الحكومة في استحداث مجلس يتصدى لشئون البلديات سواء في مجال التوسع العمراني ، أو العناية بالصحة العامة ، أو إعفاء الأجانب من دفع الضرائب ، ولم يكن ذلك ممكناً أيضاً في المدن والبنادر الأخرى التي يوجد بها جاليات أجنبية[١١] . وجدير بالذكر أن حركة التجارة الداخلية والخارجية كانت تتطور بدرجة كبيرة منذ عصر محمد علي ، وأن نشاط واستمرار هذه الحركة التجارية كان يقضي بضرورة العناية بالطرق والميادين لتسهيل مهمة الوصول إلى الميناء ، لذلك شغلت مسألة شق الطرق وتوسيعها ، وإقامة الميادين ، اهتمام مجلس الأورناطو منذ الوهلة الأولى ، وخصوصاً بعد تزايد مصالح الأجانب

التجارية . ففي الفترة من عام ١٨٢٢ إلى عام ١٨٣٨ ، ازداد عدد الشركات الأوروبية التي تدير أعمالاً تجارية حرة من ١٦ إلى ٤٤ شركة[١٢] . وأصبحت الأسكندرية مركز «المجتمع الأوروبي» في مصر أو هي عاصمة للأجانب في مصر أكثر من كونها مدينة مصرية ، حيث كان الأجانب المقيمون بها ، يمثلون غالبية الأجانب الذين يقيمون لفترة طويلة ، ولابد أن عددهم فيما يذكر لوتسكي قد وصل في عام ١٨٤٠ إلى ٥٠ ألف أجنبي يؤلفون ربع سكان المدينة ، ويعطي بيير تقديراً لعددهم يصل إلى ما بين ٣٠ ألف و٤٠ ألف في عام ١٨٦٠ ، وإلى ما بين ٥٠ ألف إلى ٦٠ ألف في منتصف الستينيات ، حتى أن نسبتهم إلى المجموع الكلي للسكان بالأسكندرية تقدر ما بين ربع وثلث السكان ، كما كان لكثير منهم اهتمام اقتصادي واجتماعي كبير ، في مجال تنمية التسهيلات الحضرية ، وخصوصاً خدمات المجلس البلدي في الأسكندرية[١٣] .

وبطبيعة الحال ، فقد كان هذا المجلس يعمل بتوجيه من الحكومة المركزية ، وأن اختصاصاته وقراراته تكشف عن غياب الاستقلال الذاتي على نحو ما أوضحنا قبل قليل ، غير أن ذلك لم يؤثر قط على دوره ونشاطه ، فقد انجز الكثير من المشروعات في مجال الخدمات والعمران ، كما لعب دوراً أساسياً في نمو وازدهار مدينة الأسكندرية ، وتحويلها إلى مركز تجاري دولي منذ منتصف القرن التاسع عشر ، إلى الحد الذي يجعلنا أن نرجح أن هذا المجلس كان أقدم المجالس البلدية في مصر ، التي بحثت شئون مدينة الأسكندرية في مجال الخدمات العامة .

غير أن «الوجود الأجنبي» على هذا النحو في المجتمع السكندري ، يتطلب منا بعض التأمل ، فلقد مثلت فيه الجاليات الأجنبية انعطافة خطيرة ازاء تشكيل مجلسه البلدي ، وقد استغرق الأمر الكثير من الوقت قبل أن يقوم مجلس بلدي الأسكندرية في يناير ١٨٩٠ ، الذي ضم إلى عضويته أغلبية من الأجانب ، وقلة

من الوطنيين ، الأمر الذي جعل هذا المجلس يسير وفق رغبات الأجانب في معظم الأحوال ، ويتسم بالصبغة الدولية ، ويتخذ من لغة غير العربية لغة تخاطب وكتابة ، بل واعتبرت (أي هذه اللغة) في كثير من الأحيان من أهم شروط التعيين في الكثير من الوظائف الهامة . ومن الحقائق التاريخية المألوفة في هذا الصدد أن الأوروبيين في مصر -بوجه عام- كانوا يتولون خلال القرن التاسع عشر ، وظائف الطبقة الوسطى المتصلة بالإدارة والتجارة ، كما كانوا يميزون تلك المدن التي اختاروا الإقامة بأقسام معينة منها ، بنهج غربي متسق : شوارع عريضة ومتقاطعة ، حدائق ومتنزهات ، مياه نقية وكهرباء وغاز ، خدمات بلدية عامة مثل نظافةا لطرق ، وجمع النفاية ، وإنشاء النوادي ودور السينما وغيرها من الأنشطة الترويحية . وأخذت هذه الأقسام أسماء مختلفة مثل «المدينة الجديدة» أو «الحي الأفرنجي» تمييزاً لها عن أقسام المدينة الوطنية القديمة ، التي لم تحظى بنفس العناية والتطور ، وظلت على حالها ، بل وتدهورت نتيجة للاكتظاظ السكاني ، الذي سببته الزيادة الطبيعية لسكانها من ناحية ، والهجرة الريفية من ناحية أخرى . باختصار ، أصبحت هذه المدن تنقسم إلى عالمين متمايزين في كل شيء وان كانا متجاورين . ولعل هذه الازدواجية الحضرية ، تحمل سمات خاصة ، وتمايز طبقي ووظيفي داخل تلك المدن التي اختار الأوروبيون التمركز فيها ، وتعبر بشكل جلي عن تأثير تلك الهجمة (الهيمنة) الامبريالية ، واسعة النطاق ، التي لحقت بالمجتمع المصري ككل[١٤] .

لقد أحدثت هذه التطورات تأثيراً بالغاً على المهام الأساسية لمجلس بلدي الأسكندرية ، فعلى الرغم من تشكيل المجلس من أغلبية من الأجانب (مارس ١٨٩٠) ، تكونت اللجان البلدية التي بدأت تنظر في كافة الأمور المتعلقة بالمدينة ، وخصوصاً العمل على تنمية الموارد البلدية التي كانت تعاني من نقص شديد ، وتخصيص هذه الموارد لانفاقها في عدة وجوده أساسية مثل إدارة التنظيم ، وبحث التعديات ، وتنظيم شبكة الشوارع والحواري الوطنية ،

والمستشفيات والجمعيات الخيرية ، والعناية بالصحة العامة ، ونظافة المدينة وخدمتها ، وكذا الانفاق على تطهير مجاري المياه القذرة ، ووضع حنفيات مجانية في مناطق سكن المواطنين للاستعاضة عن الآبار. . إلخ .

وعلى الرغم من هذه العناية التي أولتها البلدية للخدمات العامة وخصوصاً في النواحي الصحية ، فإن شكوى الأهالي كانت تتزايد من بطيء سير الإنجازات من جانب البلدية ، وعدم عنايتها بالشوارع والأحياء الوطنية ، وظهرت انتقادات عديدة لخطة البلدية في الإصلاح ، وعزى البعض هذا الإهمال إلى سيطرة ممثلي الجاليات الأجنبية ، وعجز ممثلي السكان الوطنيين في البلدية عن التأثير في قرارات المجلس البلدي ، وتردد أن الأعضاء الأوروبيون هم أغلبية داخل المجلس ، وأنهم أصحاب المصلحةا لأولى في قيامه ، وأن الوطنيين لا يؤبه بهم على الرغم من كونهم دافعي الضرائب[١٥] . ويذكر «بيير» أن تلك الامتيازات الخاصة التي تمتع بها الأجانب في مصر خلال تلك الفترة كانت من أهم العوائق التي عرقلت نمو وتطور المجالس البلدية في مصر بوجه عام ، وفي حالة مجلس بلدي الأسكندرية ، فإن نسبة تمثيل الجاليات الأجنبية المقيمة بالأسكندرية جاءت مبالغ فيها ، وغير متناسبة مع عددهم في المدينة ، الأمر الذي دفع بلجنة مجلس شورى القوانين عام ١٨٩٣ إلى تقديم اقتراحاً بإلغاء مجلس بلدي الأسكندرية ، استناداً إلى أن القانون الانتخابي لهذا المجلس من شأنه أن يجعل العضوية فيه في قبضة الأجانب فقط ، ولا يتيح للوطنيين تمثيلاً حقيقياً في إدارة مجلس بلدي مدينتهم[١٦] . وشبه البعض بناية البلدية بأنها أشبه ما تكون بنظارة خارجية لندن في الأسكندرية ، وبدأ الوطنيون ينظرون إلى البلدية باعتبارها رمز للاحتلال والسيطرة الأجنبية ، ويوالونها بالنقد ، وينظرون إليها بعدم الارتياح ، باعتبار أنها تحمي نفوذ وسيطرة الأجانب ، وتردد بينهم الرغبة في حلها ولم يمض على قيامها سوى فترة قصيرة .

وهكذا يمكننا تحليل ملامح السنوات الأربعة الأولى (١٨٩٠ - ١٨٩٣) من تاريخ مجلس بلدي الأسكندرية ، في ضوء ثلاثة أبعاد أساسية ، يتصل أولها بزيادة نفوذ الأجانب وسيطرتهم على البلدية ، واصطباغ النظام السائد فيها بصبغة دولية ، أما ثاني هذه الأبعاد فيتعلق بتضاؤل الوجود الوطني داخل المجلس البلدي ، إلى حد يجعلنا أن نرجح القول بأن البلدية كانت بمثابة برلمان أجنبي على أرض مصر ، ممثل فيه أعضاء من كل الدول الأوروبية تقريباً ، ويشير البعد الثالث إلى أن مدينة الأسكندرية ذاتها ، كانت تواجه خلال تلك السنوات ، العديد من المشكلات المزمنة في مجال الخدمات الصحية ، والتنظيم وغيرها ، وأن إيرادات المجلس البلدي تعجز دائماً عن الوفاء بانفاقات هذه المشروعات ومستلزماتها ، وهي مشروعات وخدمات تتصل بتحسين الأوضاع الصحية والبلدية بالمدينة .

وقد أثارت هذه المآخذ العديدة ، وخصوصاً سيطرة العناصر الأجنبية على مجلس بلدي المدينة ، استياء شديداً بين المصريين ، وأن السلطات الممنوحة لمجلس بلدي الأسكندرية محدود للغاية ، وان قرار استبعاد الشرطةمن مجالات أنشطة المجلس البلدي ، لم يكن قراراً محموداً . كما أشار أحمد لطفي السيد في عام ١٩١٣ إلى أن المجالس المحلية المنتخبة ، يمكن أن تكون أفضل الهيئات التي تشرف على المؤسسات التربوية في البلاد[١٧] . ولكن من أين لها تحقيق ذلك ؟

وإذا كان لنا أن ناقش بعض الاهتمامات الأساسية التي عمل من أجلها مجلس بلدي الأسكندرية ، فإننا نستطيع أن نفعل ذلك على نحو أفضل ، إذا ما تتبعنا نشاط المجلس بعد إعادة تشكيله في نوفمبر ١٨٩٣[١٨] . لقد ظلت غالبية أعضائه أيضاً من الأجانب . وكان على رأس موضوعاته ، الاهتمام بالمسألة الصحية ، وخصوصاً بعد أن تردد أن المدينة سوف تتعرض لوباء الكوليرا المنتشر في المدن الحجازية وبلاد الشام ، فاتخذت الاحتياطيات اللازمة ، والتدابير

الصحية للوقاية من المرض ، كما أولى المجلس عناية كبيرة لنظافة الأحياء الوطنية التي تفتقر إلى الخدمات الحضرية إلى حد كبير ، ولا تتصل بالمرافق الصحية إلا في أضيق الحدود ، وقد استلزم العناية بالأحوال الصحية ، حماية مياه الشرب من التلوث الناجم عن إلقاء المخلفات في ترعة المحمودية ، فقامت البلدية في عام ١٨٩٤ بإجراء تجارب لإنشاء مصفاه لتقطير المياه بجوار ترعة المحمودية ، وإزالة القاذورات المتراكمة فيها . ويتصل بمسألة العناية بالصحة أيضاً ، إقامة مشروع للمجاري (الصرف الصحي) بالمدينة ، وقد اعتمد لها في عام ١٨٩٦ مبلغ وقدره ٢٢٠٠٠ من الجنيهات ، كما نظر المجلس أيضاً في مسألة تزويد مدينة الأسكندرية بالمياه النقية ، بالاتفاق مع شركة «ادوارد استون» الإنجليزية عام ١٨٩٧ .

ولعل مشروع الترامواي كان كذلك من أهم المشروعات التي نظرها المجلس البلدي وناقشها (١٨٩١) ، وبدأت بالفعل شركة الترامواي في مد الخطوط اعتباراً من عام ١٨٩٦ ، ليشمل ثلاث مسارات : (المنشية - المكس - شارع الميدان) ، ومن وسط هذه المسارات يتجه مسار آخر إلى الجمرك . وقد احتفلت الأسكندرية في سبتمبر ١٨٩٧ بتسيير الرحلات الأولى لخطوط الترامواي ، والتي تزايدت تدريجياً ، وقد اتفق مدير البلدية مع شركة الترامواي ، على الرسوم التي سيتقاضاها المجلس على كل خط ، وكذا تعريفة الركوب . والمعروف أن البلدية كانت تحصل على عائد تسيير الترامواي في المدينة بلغ في عام ١٨٩٨ حوالي ٢٠٠٠ جنيهاً سنوياً .

أما في مجال الأشغال العمومية فقد قرر المجلس البلدي في نوفمبر ١٨٩٦ ، بناء رصيف على شاطيء الميناء الشرقي ، وتحصل المجلس على موافقة الحكومة على المشروع ، غير أن النفقات اللازمة لإنشائه لم يتم تدبيرها دون فرض ضرائب جديدة على بعض الواردات (الدخان مثلاً) ، كما تقرر أيضاً تحصيل ضرائب

بلدية على المجزر الجديد بالمكس ، مما أثار حفيظة القصابين وشكوى الأهالي .

لقد تحولت المدينة في أواخر القرن التاسع عشر إلى سوق عالمية ، يشرف على إعداده وتجهيزه مجلس بلدي له صفة عالمية ، ممثل فيه أصحاب المصالح من كل دول أوروبا تقريباً ، فالعناية بالصحة يستفيد منها الأجانب قبل الوطنيين على الرغم من أن الأخيرين هم دافعي الضرائب ، وعددهم يفوق عدد الأجانب . ومد خط الترامواي يهدف إلى تنشيط حركة التجارة في اتجاه الجمرك . ومشروعات الأشغال العامة تتركز في الميناء على وجه التحديد ، حتى أصبح المجلس البلدي في خدمة الأجانب بصفة خاصة ولم يكن هناك أية منافسة من الوطنيين وخصوصاً في اختيار أعضاء المجلس ، حيث فاز الأجانب بجميع المقاعد باستثناء مقعد واحد فاز به أحد الموطنيين .

وفي ذات المجال (أعني قطاع النقل والمواصلات) ساهم المجلس في تنشيط الحركة التجارية عن طريق الاهتمام بوسائل المواصلات ، وإصلاح بعض الطرق داخل المدينة (طريق الرمل - الطرق الواقعة في مناطق البلقراطية ، سوق السمك ، المغاربة) ، هذا فضلاً عن اهتمام المجلس بأحياء الأجانب (شارع شريف ، شارع توفيق ، شارع المسلة ، شارع باب شرقي . . . إلخ) .

وفي مجال مقاومة الأوبئة ، والمحافظة على الصحة العامة ، اتخذت البلدية اجراءات عديدة للوقاية من وباء الطاعون الذي داهم المدينة في مايو ١٨٩٩ ، مثل تبخير الركاب في محطة الأسكندرية ، وملاحظة تلاميذ المدارس والعناية بنظافة الكتاتيب وتطهيرها ، ومعاينة البضائع والمأكولات الموجودة في حوانيت البقالة ، أو عند باعة الخضار ، وغسيل بعض الشوارع مثل السبع بنات ، والعطارين ، والمسلة ، وتوفيق ، والورشة ، والبوستة . . إلخ ، وتنقية مياه الشرب وإرشاد الأهالي ، وإقامة المحاجر الصحية لعزل المصابين ، كما حذرت البلدية أهل المتوفى من الاقتراب من الجثة قبل حضور الطبيب ، وألغت

الاحتفالات الدينية بمولد سيدي جابر ، وسيدي بشر دفعاً لخطر العدوى من الازدحام . وامتداداً لهذه الإجراءات الوقائية قررت البلدية رصد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لبنـاء مساكن صغيرة بدلاً من العشش التي قامت بهدمها اتقاء لمخاطرها الوبائية ، واستبدلت الميضات في المساجد بحنفيات مياه جارية ، وقامت بالعديد من المحاولات لتطهير المنازل من الطاعون ، فكونت الفرق المتكاملة التي تضم الأطبـاء والمسـاعـدين بالتعاون مع مجلس الصحة البحرية ، ومشايخ الأقسام ومشـايخ الحارات ومساعديهم ، وجماعات التبخير والتطهير وتبييض البيوت ، والكناسين . . إلخ ، حتى تمكنت بالفعل من محاصرة الوباء في سبتمبر ١٨٩٩ .

والحق أن البلدية قد حققت بالفعل انجازات كبيرة في مجال الصحة فتمكنت من السيطرة على الأوبئة التي كانت تداهم المدينة في مطلع كل صيف ، واتخذت الإجراءات الوقائية اللازمة ، وانفقت في سبيل ذلك أموالاً طائلة .

ولعل أبلغ جهود المجلس البلدي ، ما وجه للنظر في ارتفاع ايجارات المنازل بالمدينة ، وتكوين لجنة تتبنى إقامة الدعاوى ضد أصحاب الأملاك للدفاع عن حقوق المستأجرين ، على أن ترفع اللجنة اقتراحاتها للمجلس البلدي الذي رأى على لسان رئيسه «أن إقامة منازل بأجره زهيدة للعمال الفقراء تعتبر من المسائل الدقيقة» ، وقدمت «لجنة المدافعة عن حقوق المستأجرين» مشروعاً إلى البلدية نظره المجلس في يناير ١٩٠٦ ، واستصـــدر قراراً بتشكيل لجنـة يرأسهـا مدير البلدية ، للانتهاء من وضع مشروع أطلق عليه إسم (مشروع المساكن الاقتصادية) .

غير أن تلك الجهود لم تسفر عن حل مشكلة ارتفاع إيجارات المساكن لأن

أسبابها كانت موجودة برمتها ، حيث المضاربة على الأراضى ، والرغبة في امتلاكها بقصد إعادة بيعها ، لا بقصد استثمارها في بناء وحدات سكنية جديدة ، لذا فقد قامت البلدية بتخصيص مساحة من الأرض لبناء منازل رخيصة الأجر ، غير أن

هذا الحل الأخير لم يؤدي إلى وضع حد لتفاقم أزمة الإسكان في المدينة ، أو إيقاف موجة ارتفاع إيجارات المنازل بها .

ونظراً لتفاقم المشكلة وعجز البلدية عن القضاء عليها أو التخفيف منها ، استحكمت التظاهرات في أنحاء المدينة (مارس يونيو ١٩٠٨) ، وحاولت البلدية دون جدوى أن تتفادى الأزمات الناشئة عنها ، بطرح بعض المشروعات الجديدة ، غير أن ذلك أيضاً لم يلق قبولاً حسناً .

وهناك شواهد تاريخية توضح كيف تعرضت المدينة لمجموعة من السياسات الاحتكارية (١٩٠٤) ، وخصوصاً من قبل قومبانية المياه وشركة سكة حديد الرمل ، وتحكمها في الاحتياجات الأساسية لجماهير الأسكندرية ، حيث قطعت الأولى المياه عن أحياء المدينة (١٩٠٤) ، ومنعت الثانية تجديد اشتراكات الركاب بالسكك الحديدية (١٩٠٥) التي تربط سكان منطقة الرمل بباقي أنحاء المدينة . الأمر الذي كان له أثاراً سيئة على المواطنين ، وتبرمهم ، ومحاولتهم القيام بتظاهرات معادية ، احتجاجاً على استغلال هذه الشركات الاحتكارية التي أعلنت أن حق الامتياز الممنوح لها هو ملك لها ، وحدها ، ولا يقدر غيرها (أي الحكومة) على إلغائه ، كما أنها لا تقبل التدخل من أطراف أخرى (تعني البلدية) في حقوقها وشئونها ، أو الرقابة على أعمالها ، واتهمت البلدية بالعجز عن رفع الظلم عن الأهالي ، ووضع حد لتصرفات الشركات الاحتكارية ، بحجة أن أعضاء المجلس أنفسهم ، أعضاء في هذه الشركات[١٩] .

وازاء إصرار الشركات الأجنبية -صاحبة الامتياز- على السيطرة على مرافق الخدمات في المدينة ، وعلى رأسها مرفق المياه ، وقفت الحكومة متخاذلة ، على حين كانت البلدية عاجزة عن إملاء أية شروط تحمي مصالح سكان المدينة ، وتصون حقوق أبناء البلاد . وفي عام ١٩١٨ وافق مجلس الوزراء على بعض القرارات التي تتيح إحلال البلدية محل الحكومة في الاتفاقات المبرمة مع شركة المياه البريطانية ، وتأليف لجنة خاصة لدراسة تلك الاتفاقات[٢٠] . لقد كان على المصريين أن يبدأوا مرحلة من الكفاح الوطني ضد السيطرة الأجنبية على مرافق الخدمات في المدينة ، وعلى رأسها مرفق المياه .

وعلى أثر إعادة انتخابات المجلس البلدي في فبراير ١٩٠٦ ، وتشكيل المجلس الجديد في مارس من نفس العام ، نظر المجلس في بعض الموضوعات الهامة وعلى رأسها بيع أراضى الرصيف لحل أزمة الإسكان ، لقد حققت هذه البيوع عائداً كبيراً للبلدية في عام ١٩٠٧ يقدر بنحو ٢ مليون جنيه على ما ورد بتقرير اللورد كرومر عن الأوضاع المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان والمرفوع إلى نظارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٠٦[٢١] .

وتحت تأثير الظروف التي مرت بها البلاد (١٩٠٩) حدث نقص كبير في الإيرادات البلدية ، وخلل في الميزانية ، حيث زادت المصروفات بالقياس إلى الإيرادات المتحصلة في الأعوام السابقة . الأمر الذي دفع بالبلدية إلى تعويض هذا الخلل عن طريق فرض الضرائب والرسوم الجديدة ، وعقد قرض مالي . كما فرضت في أكتوبر من عام ١٩٠٩ ما اطلق عليه «عوائد التحسينات» ، وهي رسوم تدفع على عوائد الأملاك ، غير أن فرض هذه الرسوم في ذلك الوقت ، كان موضع انتقاد شديد ، لأن هذه التحسينات كانت في واقع الأمر قاصرة على الأجانب وحدهم[٢٢] .

ولم يتيسر للبلدية أن تصلح أوضاعها المالية ، وأن يتوفر لها الأموال اللازمة لإدخال التحسينات المطلوبة ، وإنجاز مشروعاتها القائمة ، إلا بعد موافقة الحكومة على اقراضها مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، وكذا موافقة الدول الأوروبية على منحها قرضاً مالياً بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه لتنفيذ بعض المشروعات الخاصة بالصرف الصحي ، واستكمال العمل بالرصيف في أواخر عام ١٩١٢ ، أما بقية الأعمال التي تدعو الحاجة إليها بسبب اتساع حدود المدينة ، خاصة الأراضى الجديدة التي تم بناء منازل عليها بمحاذاة شاطيء البحر ، وما تتطلبه هذه المساكن الجديدة من خدمات صحية ومرافق أساسية وطرق وغير ذلك ، فكانت بحاجة شديدة إلى تدبير مصادر مالية أخرى للانفاق عليها وصيانتها ، مصادر تعجز إيرادات البلدية عن تدبيرها في ظل تدهور أوضاعها ، وتخبطها في مشروعات غير ضرورية أوعديمة الفائدة لسكان المدينة . وقد كثر التذمر بين الوطنيين الذين شكلوا لجنة للدفاع عن مصالح الأسكندرية وأهلها ، والنظر في المظالم التي ارتكبتها شركات الاحتكار في المدينة ، أو تلك المشروعات غير الضرورية التي أقرتها البلدية على غير رغبة من أهالي الثغر .

هذا وقد تردت البلدية في الكثير من المشكلات وأجريت التحقيقات في العديد من التهم الموجهة إلى موظفيها وشاع الفساد بين جنباتها . . . إلخ . الأمر الذي دفع بنظارة الداخلية إلى استصدار القرار بتعيين رئيس قسم البلديات بها ، مديراً لبلدية الأسكندرية (١٩١٢)[٢٣] .

وقد لجأت الصحافة إلى مهاجمة البلدية بسبب المشكلات التي تعاني منها خلال تلك الفترة التي تعتبر من أدق فترات تاريخ بلدي الأسكندرية . وفي ابريل سنة ١٩١٤ ناقش أعضاء البلديات مسألة الصحافة ، واستقر الرأي بالأغلبية على إعطاء رئيس المجلس حق منع حضور أي من الصحافيين ، إذا تبين له ما يستدعي ذلك ، ومنح الترخيص بالحضور للذين يرى حضورهم جلسات

المجلس البلدي . وقد أثار هذا القرار حفيظة أعضاء البلدية الذين قدموا احتجاجاً على موقف الحكومة «الاستسلامي» لقرار البلدية ، والذي كان من شأنه إقرار لائحة للصحافة (في أول يوليو ١٩١٤) تعمل على تكميم أفواه الصحافيين[٢٤] .

وعشية الحرب العالمية الأولى ، نشأت الصعوبات : نقص المواد الغذائية ، وغلاء أسعارها ، تفشي البطالة . . إلخ ، وفي مواجهة تلك المشكلات توالت اجتماعات البلدية لمناقشة أوضاع الغذاء في المدينة ، ووضع حداً لموجة الغلاء ، وأشارت بعض الصحف إلى أن الأسكندرية يجتاحها الجوع ، وتملؤها النفايات ، وتستغلها شركات الاحتكار[٢٥] .

وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر في ديسمبر عام ١٩١٤ ، وفي يناير ١٩١٥ صدر بلاغ القائد العام للقوات البريطانية عن الأحكام العرفية في البلاد ، ولم تمنع ظروف الحرب من إجراء انتخابات البلدية في موعدها (مارس ١٩١٦) ، غير أن القائد العام للقوات البريطانية في مصر قد أعلن حرمان جميع الأشخاص التابعين للدول المعادية ، وكذا جميع المصريين الممنوعين من العودة إلى القطر المصري أو من الإقامة فيه ، حرمانهم من حق المشاركة في الانتخابات البلدية كناخبين أو مرشحين ، كما منحت السلطات العسكرية البريطانية أحد قوادها ، سلطات واسعة تخول له الاشراف على محلات تعبئة المياه الغازية والمعدنية ، وإغلاق المخالف منها دون محاكمة[٢٦] . ولنا أن نستنتج من ذلك عدم موافقة الناخبين على التوجه للإدلاء بأصواتهم (بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم ٧٢٧ ناخباً فقط من ألفين ومائة صوتاً مدرجاً بكشوف الناخبين) ، واعتراض السلطة الرابعة (أعني الصحافة) على الطريقة التي أجريت بها الانتخابات ، واعتبارها على حد تعبير «البورص اجيبشيان» دليل على عدم اتفاقها ومصلحة الأهالي ، والمطالبة بإلغائها لما فيها من تلاعب ومخالفة للنظام الأساسي للبلدية ، كما نوهت صحيفة

الأهـالي بالنصيب الـذي يحصـل عليه الـوطنيون في الأنظمة التي تتحول فيها صبغتها الدولية إلى صبغة مصرية إنجليزية[٢٧] .

وعـلى أية حال ، فإن السلطات البريطانية في مصر خلال الحرب العالمية الأولى ، قد تمكنت من السيطرة التامة على البلدية ، سواء بإصدار أوامرها إلى مدير البلدية للاتصـال أو لمقـابلة رئيس الحكـومـة والمستشارين البريطانيين في العـاصمة ، أو لعزل البلدية عن ممارسة أية تقييمات للسياسة البريطانية ، كما طلبت من موظفي البلدية عدم التعامل (أو حتى استقبال) مع الصحفيين في مقر البلدية . . إلخ ، وتقلصت الكثير من المهام للمجلس البلدي ، حيث يمكن القول بالفعل أنه مجلس جاء في ظل الحماية ، وطوع أمر السلطات البريطانية .

على أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى أن خدمات المجلس البلدي في خلال هذه الفترة قد اتجهت صوب الأحياء الأجنبية ، والاهتمام بفتح الطرق الجديدة (أو المشروعـات الكـمالية) التي لا تعود على أبناء البلاد بأية فائدة على حساب الاهتمام بالشوارع الوطنية والمشروعات القومية ، أو التصدي لمشكلة الصرف الصحي .

ومن الطبيعي أن تتجدد الدعوة إلى ضرورة حصول الوطنيين على عدد من المقاعد البلدية تتناسب مع عددهم في المدينة ، ومع ما يدفعونه من الضرائب ، في مقابل ذلك أيضاً تزايدت الحركة الوطنية في المدينة قوة واشتعالاً ، وحتى لا تتفـاقم الأمور في ظل أحداث الحرب ، رأت دار الحماية البريطانية في القاهرة تعيين أحد العسكريين البريطانيين مديراً للبلدية[٢٨] .

وعـلى حين قصـدت السلطات الـبريطانية بتعيين أحد العسكريين مديراً للبلدية ، امتصـاص الغضب الـدائـر في أوسـاط الأهالي ، وتجنب احتمالات الصدام بالقوى الوطنية المتطلعة إلى تحديد مسئوليات البلدية ، فإنها لم تجن من

وراء ذلك سوى مزيد من المعارضة والنقد لسياستها المختلفة ، وخصوصاً فيما يتعلق بفرض الضرائب وتأمين الغذاء .

والواقع أن الدور الاقتصادي الذي اضطلعت به البلدية خلال فترة القيادة العسكرية ، يتضح بجلاء في اهتمامها بالمشكلات الناجمة عن شركات الاحتكار الرأسمالية ، ونقص السلع الغذائية في الأسواق ، وارتفاع الأسعار بوجه عام ، لقد تمخض هذا الاهتمام عن تشكيل لجنة خاصة أطلق عليها «لجنة مراقبة التموين» ، وهي لجنة ذات فاعلية ، وتعتبر أوامرها وكأنها صادرة تحت نظام الحكم العرفي ، ومن يخرج عليها يحاكم أمام محكمة عسكرية[٢٩] . ولعل أهم قرارات لجنة التموين ، مواجهة النقص في المواد الغذائية عن طريق تسعير السلع ، وبخاصة القمح والدقيق والشعير والفول والعدس والزبد والسمن . . إلخ ، والتصدي كذلك لمحاولات بعض التجار تهرب الغلال واخفائها طمعاً في الغنى ، ومغالاة في أسعارها .

ومن بين العوامل الهامة التي أدت إلى إخفاق البلدية في مواجهة الاحتكار والمضاربة ، والحد من ارتفاع الأسعار ، والتخفيف عن كاهل الفقراء (الموظفين) ، زيادة أجور المساكن والتي بلغت نسبتها في بعض مناطق المدينة مائة بالمائة ، حتى أضحى أصحاب الإيرادات الثابتة يواجهون الأمرين : غلاء المواد الغذائية ، وارتفاع إيجار الوحدات السكنية . وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها لجنة مراقبة التموين ، ظلت الشكوى مرتفعة بين أهالي الأحياء الفقيرة ، من نقص المواد الغذائية ، حيث طالب هؤلاء بتوزيع الغلال كتوزيع البترول ، وأصبحت المجاعات تهدد قطاعاً واسعاً من السكان ، الأمر الذي لم تجد فيه البلدية بداً من افتتاح مطعم لفقراء المدينة ، يتناولون فيه الخبز والطعام بالمجان[٣٠] .

أما عن الأوضاع الاجتماعية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فقد تدهورت

إلى حد كبير ، ولم تفلح البلدية في مواجهة المحتكرين للغذاء ، كما أنها لم تتخلى عن سياستها في فرض الضرائب ، وقد ووجهت البلدية في هذا بمعارضة شديدة ، ونقد مستمر .

ويتعين علينا أخيراً الإشارة إلى أن نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ ، لم تكن إيذاناً بانفراج الأزمة ، فقد ظلت الأوضاع على ما هي عليه من تأزم في الظروف الاقتصادية ، وتدهور في الأحوال الاجتماعية ، وفكرت البلدية في تقرير إعانة حرب للعاملين ، كما لجأت إلى عقد قرض بحوالي نصف مليون جنيه ، غير أن ذلك لم يؤد في النهاية إلى تحسين أوضاع الفقراء مما أنذر بمزيد من التدهور في أجل قريب ، وقد حدث ذلك بالفعل فور قيام ثورة ١٩١٩ حيث اندلعت التظاهرات في الشوارع تطالب بمواجهة الاحتكار ، وأضرب عن العمل بعض الطوائف الحرفية الفقيرة ، إلى أن شمل التدهور البلدية ذاتها فيما بعد ، حيث طالب البعض بضرورة إلغاء البلدية لأنها تمثل رمزاً من رموز الاحتلال في مصر .

الخاتمة :

ان الحديث عن تجربة المجالس البلدية ، ودورها في تنظيم الخدمات العامة في المدينة المصرية ، يحوطه الكثير من الاعتبارات الخاصة مثل أوضاع الأجانب والامتيازات الممنوحة لهم ، فضلاً عن سيطرة الحكومة المركزية على جميع السلطات المحلية ، بل أن غياب هذا النمط من الحكم المحلي عن القاهرة نفسها رغم أن بها ما يزيد على ٤٠٪ من مجموع سكان الحضر قد يكون من بين هذه الاعتبارات التي تتطلب التفسير والتأمل .

والواقع أن محاولة مصر إنشاء مجالس أو مؤسسات بلدية في البلاد ، لم يكن سوى استجابة لمجموعة من التطورات التي حدثت في مناطق أخرى مجاورة . ففي بيرا وجالاتا باستانبول ، حيث عدد كبير من الأجانب ، أنشيء مجلس بلدي

تجريبي لبحث وتنفيذ كافة شئون النظافة والمرافق العامة والخدمات المتصلة بها . ولم يكن نقل تنظيمات استنبول إلى مصر (القاهرة - الأسكندرية) أمراً سهلاً ، فالأوضاع الداخلية لم تكن مهيأة بعد لقبول مثل هذا القدر من التنظيمات الجديدة ، وخصوصاً ان القناصل الأوروبيين قد عارضوا بشدة إدخال مثل هذه المؤسسات البلدية كما أن خوف الأهالي من فرض الضرائب أو الوقوع في الاستغلال من قبل هذه السلطات الجديدة ، قد دفع بهم إلى معارضة هذه المؤسسات البلدية واستمرت هذه الأوضاع حتى قيام الحرب العالمية الأولى تقريباً .

وقد مر بنا كيف كن مجلس الأورناطو في الأسكندرية في بواكير القرن التاسع عشر ، يبت في كافة المسائل المتعلقة بالخدمات والمرافق وتطوير المدينة بشكل عام . صحيح أنه كان تابعاً للحكومة المركزية ، ويرجع إليها في كل قراراته ، لكنه قام بالفعل بدور ملموس في تطوير الأسكندرية خلال الفترة السابقة على ظهور المجلس البلدي .

وعلى أثر تكوين مجلس بلدي الأسكندرية في عام ١٨٩٠ ، ارتفعت أصوات الوطنيين احتجاجاً على فرض الضرائب عليهم ، وحرمانهم من كل الخدمات العامة (الرصف - الإنارة - المياه الصالحة للشرب ، الصرف الصحي . . إلخ) مقابل توجيه كل المشروعات والأنشطة والخدمات للأحياء الخاصة بالأجانب . حتى أضحت مناطق سكن الوطنيين مناطق موبوءة ، تنتشر فيها القاذورات والأوحال ، يكسوها الظلام ليلاً ، يفتقد سكانها فرص الحياة الإنسانية .

إن تجربة إدخال المجالس البلدية في مصر ، والتي تحمس لها الأجانب خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، كان الهدف منها هو تعمير وتطوير الأحياء الخاصة بالجاليات الأجنبية في مدينة الأسكندرية ، لتليق بسكناهم وبالدور الذي يؤدونه في ربط الميناء بالعالم الأوروبي للإفادة من موارد مصر الاقتصادية .

وقد تحقق لهم ما أرادوا ، حيث تعتبر نسبة تمثيلهم في عضوية هذه المجالس نسبة عالية ، تسمح لهم باتخاذ القرار والتأثير في صناعته .

يتبقى في هذا الاطار ، القول بأن المجالس البلدية في مصر لم تحقق النتائج التي كانت تَتَطلع إليها أو تُنتظر منها . ولعل ذلك يرجع إلى أنها لم تنطوي على أي شكل من أشكال الحكم المحلي ، بل ظلت تدور في فلك الحكومة . كما أن الموارد المالية -وهذا في حد ذاته سبب كافي- كانت ضئيلة ومحدودة لا تتناسب مع حاجة الأهالي ورغبتهم في تطوير مجتمعهم ، ولا مع حجم المشروعات التي كانت هذه المجالس تتطلع إلى انجازها .

على أن ذلك لا يعني قط التقليل من دور مجلس بلدي مدينة الأسكندرية فقد كان هذا المجلس وسيظل علامة أساسية في ازدهار المدينة ونموها ، وتحولها إلى مركز تجاري دولي . ويمكننا القول أن مظاهر التحديث قد عرفت الطريق إلى الأسكندرية ، من خلال مجلسها البلدي ، الذي أفاد كثيراً من جهود القناصل الأجانب والتجار الأوروبيون الموجودين بالمدينة . ويزيد من قَدره أيضاً أنه ظل المؤسسة البلدية الوحيدة في مصر ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، التي تمثل أول محاولة من نوعها لغرس الأنظمة الأوروبية الحديثة في مدن مصر .

* * *

المصادر والهوامش

1. More Berger, Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of Higher Civil Service, Princeton Univ. Press, 1975.

٢ - أندرية ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٣-١٤ .

٣ - يذكر «برنارد لويس» ان المدينة الإسلامية تخلو من مؤسسات مدنية ، ويعضده من ذلك «بلانهول» و «كارديت» اللذان يقولان أن المدينة الإسلامية خالية من المؤسسات الإدارية ، ولم تكن تتمتع بالاستقلالية . وانتهت بعض الآراء إلى انعدام روح المواطنة لدى مواطن المدينة الإسلامية . أنظر كتابات :

- Jean Combair, Warner J. Cahnman, How Cities Grew, The Historical Sociology of Cities, New Jersey, 1965, 3rd ed. pp. 6–7.

- S.M. Stern, The Construction of the Islamic City, The Islamic City, Oxford 1972, p. 30.

- عبدالجبار ناجي ، المدينة العربية الإسلامية في الدراسات الأجنبية : دراسة نقدية معاصرة ، مجلة المورد ، مجلد ٩ ، العدد ٤ ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٠ .

- محمد المعتصم مصطفى ، المدن الإسلامية وخصائصها ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، السنة الثانية ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢١٧/٢٥٤ .

٤ - السيد الحسيني ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع ، الدوحة ، ط ٤ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤٦ .

٥ - جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤٠٩ .

٦ - أنظر : عزت حجازي ، القاهرة : دراسة في ظاهرة التحضر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ٣٥-٣٦ . هدى محمد صبحي ، حول الفوارق الإقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم ، في : بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين ٣-٥ مايو ١٩٧٩ ، المركز القومي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ص ٣٠١-٣١٠ .

٧ - محمد إبراهيم حسن ، مشكلات الري في دلتا النيل : تطور نظام الري في الدلتا ، في : مجلة كلية الآداب ، جامعة الأسكندرية ، المجلدان السادس والسابع (١٩٥٢ - ١٩٥٣) ، ص١٣٩ . جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، الجزء الأول ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٨ - دافيد لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة عبدالعظيم أنيس ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ص ٧٦-٧٧ .

٩ - ج ، بير ، دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ، ترجمة عبدالخالق لاشين وعبدالحميد فهمي ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٦ ، ص٣٧٢ .

١٠ - حول دور نظام الطوائف ، والحرف في التاريخ الاجتماعي المصري الحديث ، أنظر : مجدي وهبة ، التنظيم الاقتصادي لقاهرة القرن الثامن عشر ، (عرض كتاب أندريه ريمون عن أصحاب الحرف والتجار

بالقـاهرة في القرن الثامن عشر) في : السياسة الدولية ، العدد ٤٠ ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٩ .

١١ - ج . بير ، دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحرية ، مصدر سابق ، ص٢٦٦ ، أنظر كذلك - هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ .

١٢ - المصدر السابق مباشرة ، ص ص ٢٨٠ .

١٣ - يذكر «لوتسكي» أنه كان في مصر في عام ١٨٤٠ ، ٦١٥٠ أوروبياً ، مقابل ٨٠٠٠٠ أوروبياً في عام ١٨٧١ ، يضمون ٣٤ ألف يوناني ، ١٧ ألف فرنسي ، و١٤ ألف إيطالي ، و٦ آلاف إنجليزي ، ٧ آلاف ألماني . وكـان يقـطن في الأسكنـدرية ٥٠ ألف أجنبي (يؤلفـون ربـع سكـان المدينة) . أما القاهرة فلم تكن تضم سوى ٢٠ ألف أجنبي» .

أنظر : لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ١٩٦ . أما تقديرات «بير» فقد أوردها في دراسته سالفة الذكر ، ص٢٦٧ .

ويبدو أن الحكومة المصرية - فيما يؤكد «أنور عبدالملك» لم تتح لها خلال هذه الفترة فرصاً كافية للتغلب على عدم رغبة الدول الكبرى في التخـلي عن أي امتياز من الامتيازات الممنـوحة للأجانب ، في الوقت الـذي حرصت فيه الجـاليات الأجنبية ، الاستفـادة التـامـة من مبـدأ عدم التبعية الذي كان يشكل لائحة القوانين الخاصة بهم . ويتضمن هذا المبدأ فيما يعنينا أربعة حصانات هامة هي :

(أ) الحصـانـة المتعلقـة بالحرية الفردية . وهذه تستتبع حرية المسكن وحرية الإقامة .

(ب) الحصانة القضائية . وبموجبها لا يجوز للمحاكم المصرية محاكمة الأجانب الذين كانوا لا يمثلون إلا أمام محاكمهم القنصلية حتى عام ١٨٧٦ ، حيث أنشئت المحاكم المختلفة أو التي لا يدخل في اخصاصها الحالات الجنائية .

(جـ) الحصانة التشريعية . عن طريق رجال القضاء الأجانب القائمين في محكمة استئناف الأسكندرية ، والذين كانوا لا يشرفون على القوانين التشريعية للحكومة المصرية .

(د) الحصانة الضريبية . التي كانت تعفى الأجانب من دفع الضرائب المصرية ، إلا إذا كان هناك اتفاق سابق مع الحكومات الأجنبية المعنية .

أنظر : أنور عبدالملك ، نهضة مصر : تكون الفكر والأيديولوجية من نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٩٢) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ ، ص٨٢ .

١٤ - سعد الدين إبراهيم ، حاضر المدن العربية ومستقبلها ، المؤتمر الإقليمي الثاني للسكان ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، دمشق ، ديسمبر ١٩٧٩ ، ص١٠ ، أنظر كذلك : جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، مصدر سابق ، ٢٢٩ .

١٥ - حلمي أحمد شلبي ، الحكم المحلي والمجالس البلدية في مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩١٨ ، عالم الكتب ، ١٩٨٧ ، ص٩٨ .

١٦ - المصدر السابق مباشرة ، ص١٠٠ .

١٧ - بير ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٣٨٢ .

١٨ - اعتمدنا في رصد ومتابعة دور البلدية في تنظيم الخدمات العامة في مدينة الأسكندرية ، على المصدرين الأصوليين التاليين :

- حلمي أحمد شلبي ، الحكم المحلي والمجالس البلدية في مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩٨٨ (الفصل الخامس) ، مصدر سابق .

- ج . بير ، دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة (الفصل الحادي عشر) مصدر سابق .

١٩ - حلمي شلبي ، الحكم المحلي والمجالس البلدية في مصر ، مصدر سابق ، ص ص ١٢٩ - ١٣٠ .

٢٠ - المصدر السابق مباشرة ، ص١٤٦ .

٢١ - نقلاً عن تقرير المالية والادارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان عام ١٩٠٦ رفعه اللورد كرومر إلى ادوارد جراي ناظر خارجية بريطانيا (مترجم) ، استناداً إلى دراسة حلمي شلبي ص ١٣٥ .

٢٢ - حلمي شلبي ، المصدر السابق ، ص١٣٧ .

٢٣ - المصدر السابق ، ص١٤٨ .

٢٤ - نفس المصدر ، ص١٥٣ .

٢٥ - الأهالي في ١٩١٤/٨/٢٨ ، استناداً إلى حلمي شلبي .

٢٦ - المصدر السابق : ١٩١٦/٢/١٤ .

٢٧ - نفس المصدر السابق . أنظر كذلك دراسة علي بركات ، رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي ، مؤسسة الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

٢٨ - حلمي شلبي ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

٢٩ - الأهالي في ١٩١٨/٦/٤ استناداً إلى حلمي شلبي ، ص١٦٣ .

٣٠ - المصدر السابق مباشرة في ١٩١٨/٦/١٢ وكان المجلس البلدي في الأسكندرية قد نظر مشروع إنشاء مطابخ خاصة في المدينة في جلسة ١٩١٨/٤/٢٥ . واعتمد المبالغ اللازمة لهذا الغرض .

* * *